جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في قوة الدولة

عدنان كاظم جبار الشيباني*
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
خالد جاسم محمد الحجيمي
المديرية العامة لتربية القادسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/5/14
تاريخ التعديل : 2018/5/22
قبول النشر: 2018 /8/29
متوفر على النت:2019/5/28

الكلمات المفتاحية :
المنظمات البيئية
قوة الدولة

الملخص

لم يكن موضوع المنظمات غير الحكومية يحظى بأهمية كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي ، الا أن التطور والتقدم التكنولوجي والاتصالات التي نعيشها اليوم قوضت المكان والزمان وجعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة غيرت من طبيعة العلاقات ما بين الدول والفواعل غير الحكومية ، فقد برز دورها وتأثيرها في من خلال التدخلات في الحكم البيئي العالمي بواسطة الخبرة والتحليل في العمل والمشاركة في المؤتمرات البيئية العالمية بأثارة الانشغال والاهتمام بحماية النظام البيئي ومساعدة الحكومات من أجل أتخاذ مواقف حاسمة بشأن البيئة وقضاياها ومن ثم التأثير على سياسة الدولة تجاه البيئة على المستوى المحلي والدولي ومن ثم اضحت رافداً من الروافد الاساسية قوتها .

ان ظهور المنظمات البيئية كفواعل غير رسمية وازدياد اعدادها اسهم وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل البيئية التي تواجهها الدول ولاسيما المتقدمة وبالتالي خففت العبء عن كاهل تلك الدول من خلال المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية ونشر الوعي البيئي لدى السكان وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ومراقبة و تنفيذ سياسات الدولة والمشاركة في سن القوانين والتشريعات ؛ لذلك اصبح وجود هذه المنظمات عاملاً من عوامل القوة في الدولة تسهم في تعزيز مكانتها.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

باتت ظاهرة الفواعل غير الحكومية ومنها (المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة) من المواضيع حديثة الدراسة وتمثل وسيلة للترشيد وإتباع أسس جديدة خاصة من الإدارة والمراقبة ، تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي . أن ظهور هذه الفواعل ودعمها للتنمية المستدامة لم يكن إلا ذو طابع بيئي وذو اتساع مساحي مكاني يتعدى الحدود السياسية للدولة كما هو الحال في منظمة السلام الأخضر حيث عملت على تغيير السياسات الحكومية والصناعية التي لا تحترم المقاييس البيئية العلمية التي تهدد العالم الطبيعي ، وكذلك منظمة أصدقاء الأرض العالمية التي تبنت مبدأ الحيادية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للتخلص من الأضرار الناجمة من جراء التغييرات المناخية اضافة إلى تبنيها برنامج الأمن الغذائي ذو النظام الغذائي وفق برنامجها المعد (الغذاء اللازم للمجتمع) ، والحال نفسه بالنسبة لمنظمة العدالة البيئية التي تميزت بجهودها المبذولة لحماية البيئة فإنها لا تقتصر على حدود معينة ، أذ تقوم فلسفتها على معالجة المشاكل البيئية الأكثر تعقيدا وخطورة ومنها حماية البيئة الطبيعية والمجتمعات الحياتية الفطرية القائمة عليها من خلال التوفيق بين

*الناشر الرئيسي : E-mail : adnan2020@gmail.com

متطلبات الأمن البيئي وحقوق الإنسان والاحتياجات الاجتماعية للحفاظ على البيئة وأدامتها من خلال تحديد المشكلات الموجودة والمحتملة والسياسات والضوابط المقترحة التي تقدمها هذه الفواعل من خلال القوة التأثيرية التي تمتلكها لكي تستطيع من خلالها تقديم وصفاً بديلاً للحكومات عن البيئة بشكل عام بحيث تضمن حقوق الأجيال القادمة ، وهي بذلك تتحدى الهيمنة المفترضة من قبل بعض الدول الكبرى (الصناعية) ، وصاحبة الشركات الأكثر غنى وتأثيراً في السياسة ، ولا سيما أن الحكومات لا تلتزم تجاه هذه المنظمات بالتزامات ومحددات من الناحية الرسمية ، وهذا ما أعطاها قسطاً من الحرية والتصرف في شؤونها أكثر من المؤسسات الحكومية الأخرى ، اذ ساهمت في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الكبرى المعنية بالبيئة للحفاظ عليها والحد من التلوث بجميع أشكاله ، فهي تعمل في كل المستويات بدءً من المستوى الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي ، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الا

ما هو الدور الذي لعبته الفواعل غير الحكومية في حماية البيئة ، وما هي الأهداف التي يمكن ان تحققها في الحفاظ على النظام البيئي في عالمنا المعاصر وهل يمكن ان تؤدي دورا يسهم في قوة الدولة ؟ .

فرضية البحث :

تؤدي الفواعل غير الحكومية دوراً فعالاً ومؤثراً في مراقبة ملوثات البيئة والحفاظ على البيئة وحمايتها ، من خلال الأهداف المرسومة لها ، ولا يمكن تجاهل دور.

هدف البحث :

لم يكن من أهداف البحث تحليل اسباب نشوء ظاهرة الفواعل غير الحكومية وتطورها ، وإنما محاولة اماطة اللثام عن الدور الرقابي الذي تؤديه في اغلب الدول من منظور جيوبوليتيكي من خلال اتساع نطاق هذه الفواعل عبر مستويات مكانية غير محددة ، كما ان من أهداف هذا البحث بيان الآثار الناتجة عن عمل هذه الفواعل .

أهمية البحث ومبرراته :

تأتي أهمية البحث من كونه من البحوث النادرة التي تناولت ظاهرة المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة حسب المساحات المكانية لكل منظمة سواء كانت محلية أو اقليمية أو عالمية . كما ان البحث قد ربط دور هذه المنظمات بالأيكولوجية السياسية التي تعني بالتغيرات البيئية فإن البحث قام بتجميع ابعاد التغيرات البيئية حسب السياسة المكانية المعقدة المرتبطة بتلك المنظمات غير الحكومية .

وانطلاقاً من تلك الاهمية اتخذ الباحثان من " المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في قوة الدولة " موضوعاً للبحث ، معتمدين في ذلك على المنهجين الوصفي والاستقرائي للكشف عن اهمية ودور تلك المنظمات في حماية البيئة والحفاظ عليها . ولغرض تحقيق ذلك قسم الباحثان بحثهما على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الاول : الفواعل غير الحكومية وعلاقاتها بالدولة

المطلب الثاني : دور المنظمات البيئية غير الحكومية في قوة الدولة

المطلب الثالث : نماذج من المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في حماية البيئة .

المطلب الاول : الفواعل غير الحكومية وعلاقتها بالدولة

اولا: الجغرافيا السياسية والفواعل غير الحكومية وعلاقتها بالدولة

كانت الدولة تمثل الوحدة التحليلية في الدراسات الجغرافية السياسية بل يمكن عدها موضوع الجغرافيا الأساس ومحور دراستها بصرف النظر عن المفردات والمفاهيم المرادفة لها . حيث نجد من يعرف الجغرافيا السياسية بأنه العلم الذي يختص بدراسة الدولة أو كما قال البعض بأنها جغرافيا الدول ، أما في الوقت الحاضر

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

فلم تعد الدولة الوحدة الأساسية في التحليل ، اذ ظهرت منظمات غير حكومية أخذت تؤدي بعض الوظائف التي تقوم بها [1] . ففي القرن الحادي والعشرين اصبحت هناك فواعل دوليه مؤثرة أضيفت إلى جانب الدولة هما المنظمات (الحكومية وغير الحكومية) والشركات المتعددة الجنسيات [2] . ولعل تشبيه المفكر الامريكي جوزيف ناي للسياسة العالمية دليلاً واضحاً على ذلك من انها خشبة مسرح لم تعد فيها الدولة الممثل الوحيد ، اذ هناك بدائل أخذت على عاتقها دور الجهات من غير الدول وهذا بحد ذاته يشير الى تعمق (الأدوار المتنوعة مع استراتيجيات الدول بحيث لا يؤثر على سياسة الدولة بل يحافظ على سيادتها ، وبناء سلطة مناظرة للسلطة الرسمية لها تأثيرها على قرارات الدولة) في رسم مؤسساتها الداخلية والاقليمية والعالمية تلك النظرة الاكثر تعقيداً للعلاقات الدولية مردها الى ما احدثه الفاعلون من غير الدول من (ايجاد تركيبة ثنائية جديدة للنظام البيئي العالمي) تمثلت بوجود منظمات غير حكومية عاملة في مجال البيئة ، تشارك في المؤتمرات الدولية وتساهم في القرارات والتي تزامنت مع معرفة نظام السلطة وتعدد أدوارها الامنية ونشاطاتها الاقتصادية والبيئية المختلفة [3] .

لم يكن موضوع المنظمات غير الحكومية قد حظى بأهمية كبيرة في السابق لا تنظيراً ولا تأصيلاً ولهذا نلاحظ المعالجات النظرية له لا تزال في طور التشكيل خاصةً ان اغلبية الادبيات في العلاقات الدولية لا تزال تنظر للفاعلين من غير الدول من منظور الدولة ، اقترابا وابتعاداً وليس مما يمثله هؤلاء الفاعلون من تطور طبيعي لحركة المجتمعات البشرية ، فالمنظور التهميشي من غير الدول الذي رفعت لواءه المدرسة الواقعية لم يكن يدرك سوى الدولة كفاعل مهيمن وان السياسات الدولية هي قائمة على اساس الكفاح من اجل القوة وفقاً لما يقوله (هانز مورجا نثو) ابرز منظري هذه المدرسة ورغم ان المدرسة الواقعية الجديدة التي يترأسها (كينث والتز) سعت الى ابراز دوراً ثانوياً للفاعلين من غير الدول في (نظرية النظم)[*] [4] .

ما من شك ان الذي جعل من الفواعل غير الدولية تصل الى خشبة المسرح الدولي بهذه القوة اللافتة هو الاستفادة من التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي قوض الزمان والمكان وجعل العالم عبارة عن قرية صغيرة المتمثل بوسائل الاتصال بكل انواعها التي اسهمت وبشكل نوعي بنقل الخبرات وتعميق المحاكاة ومن ثم اخذت تشكل منافسا قوياً للدولة في اداء الكثير من وظائفها .

لقد تغيرت طبيعة العلاقة ما بين الدول والمنظمات غير الحكومية بشكل او بأخر الا انه يمكن رصد ثلاثة انواع من العلاقات التي تربط فيما بينهما هي [5]:

1- علاقات المساومة المعتادة ويضم هذا النوع عدداً كبيراً من الفاعلين والقضايا مما يصعب التعميم وبصفة عامة يرى الفاعلون العابرون للقومية في هذا النوع من العلاقة انهم قادرون على التعايش مع الدولة في مجال السياسة الدولية ومن ثم يميلون للتفاوض معها حول العناصر التي قد تثير مشاكل بينهما ولذلك يمارسون الضغوط على الحكومة مباشرةً . في قبال ذلك تميل الدولة للتعامل مع هذه الفواعل محاولةً استغلال قنواتها لتحقيق مزايا خاصة بها بمعنى اخر ينجح الاثنان في اطار هذه العلاقة في التعايش معاً بطريقة مثمرة ومثال على ذلك اتفاقية كيوتو [*1] .

---

[*] بمعنى وجود وحدات في النظام تؤثر في بعضها البعض وان هيكل النظام الدولي يتغير فقط بتغير توزيع القوة والاكثر قوةً هو الذي يعرف النظام الدولي وهو الدولة . المصدر: خالد حنفي علي ، ما بعد الدولة متطلبات فهم الموجه الجديدة للفاعلين من غير الفاعلين ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (192) ، المجلد (48) ، 2013، ص3.

(**) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ ، وهي بمثابة معاهدة دولية تحدد التزامات على الدول الصناعية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الفترة (5 – 14) يونيو 1992، في ريو دي جانيرو في البرازيل . المصدر: الموقع الإلكتروني : https:// www.

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

2- علاقات تنافسية ويتضمن هذا النوع من العلاقات استخداماً علنياً للقوة في الصراع من اجل الحصول على المزايا وهذا يقتصر على احد الاطراف او يشملهما معاً حيث يتوجه الفاعلون العابرون للقومية مباشرةً للبيئة الداخلية في الدولة الهدف مستخدمين في ذلك الرأي العام للضغط على الحكومة لتخفيف قبضتها على الامور وفتح باب الحوار لمناقشة الخيارات المتعلقة من جانبها وقد تتجاهل الحكومة تلك الفواعل ، او تستخدم اجراءات استباقية لردعها مثل احكام السيطرة على الحدود او اصدار تشريعات لتقييد تحركاتها او حتى استخدام القوة العسكرية مثال ذلك رد فعل حكومتي كل من الصين واندونيسيا لأنشطة الفاعلين العابرين للقومية والمرتبطة بحقوق الانسان . ونتيجة هذا النوع من العلاقات تكون دائماً في صالح الدولة .

3- علاقات فوقية او علوية وقد سمي هذا النوع فوقياً اعتماداً على مجادلة صمويل هنتنجتون بان القوة الحقيقية للفاعلين العابرين للقومية تكمن في كونهم يعملون على مستوى (العلاقات) بمعنى انهم يحركون في بُعد او مستوى اخر يعلو تلك العلاقات . ومن هذا المنطلق فأن هؤلاء الفاعلين ببساطة لا يهتمون كثيراً بنشاط الدولة ففي سعيهم لتحقيق اهدافهم يتصرفون وكأن المجتمع العالمي موجود بالفعل أي ان الحدود اصبحت ذات اهمية هامشية بالنسبة لتحركاتهم خاصةً في ضوء التطور التكنولوجي وحرية الحركة للشعوب والافكار. ومن جانب اخر وعندما تشعر الحكومة بأن مصالحها قيد التهديد ، فأنها من المحتمل ان تحاول نقل القضية الى القائمة الاولى او الثانية من العلاقات ، أي الدخول في حوار معهم ، او تبنى اجراءات لتقييد نشاطهم .

ثانياً: مفهوم المنظمات البيئية غير الحكومية

قبل الدخول في تفاصيل المنظمات البيئية يتحتم علينا ان نبين مفهوم المنظمات غير الحكومية بشكل عام ، وتجدر الاشارة في هذا المجال بأن هناك تعريفات كثيرة وضعت لتوضح ماهيتها ولعل في مقدمتها تعريف الامم المتحدة التي عرفتها بأنها مجموعة من المتطوعين لا تحقق الربح يديرها مواطنون على مستوى محلي أو إقليمي أو عالمي ، اذ يتمحور نشاطها ضمن أعمال محددة من الخدمات والوظائف الإنسانية ، بناء الاستراتيجيات وتطوير المساهمة السياسية على الصعيد الوطني [6] .

ويقترب هذا التعريف من تعريف مؤسسة البنك الدول لها بأنها غير الحكومية مؤسسات قطاع خاص تمارس نشاطات لرفع حيف المعاناة ، والمطالبة بحقوق البسطاء والدفاع عن البيئة وتطوير التنمية لدى المجتمع [7] . وقد عرفتها الإدارة الفقهية الحديثة بانها منظمات حيادية مستقلة عن السلطة من أهدافها السامية الأخلاقية وتقديم المعونة والتطوير المستمر ، بل هي مؤسسات أهلية تقوم بعمل خيري ذو طابع ذاتي يهدف إلى تطوير التنمية المستدامة والقضاء على حيف المعاناة الواقعة على ابناء البلد دون مقابل . اما المفهوم القانوني للمنظمات غير الدولية فهو يعرفها بأنها جماعة من المواطنين يتميزون بصفات معينة ، ليست حكومية أنما جماعات تطوعية لا تنتمي لجهة معينة ، لا تسعى إلى جمع الأموال وإلى الوصول للحكم ، وإنما تهدف لتقديم الخدمات للسكان [8] كما هو الحال في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لسنة 1994 الذي أكد على الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية في مال التأثر في سياسات التنمية على أساس اعتبارها شريك شرعي وفعلي للحكومات في عملية التنمية وبموجب هذا القرار خصص الفصل الخامس عشر لتوصيات المؤتمر لهذه المنظمات ومن بين ما جاء فيه (نظرا لما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة تكتسب اعترافا ، فمن الضروري أقامه مشاركات واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في

al mrsal .

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية [9] . وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنهم جماعات ينتمون إلى منظمات حيادية مستقلة عن الحكومة ، حيث تتسم بالإخلاص والتفاني وزرع روح التعاون والمحبة بغض النظر عن تحقيق الربحية [10] .

وتعرف المنظمات البيئية غير الحكومية بأنها مؤسسات تهدف الى درء الخطر عن البيئة وحماية محيط الانسان الذي يعيش فيه واقامة توازن بين البيئة والتنمية وضمان حقوق الاجيال الحاضرة و القادمة [11] .

وتعرف ايضاً بأنها تلك الجمعيات المستقلة عن أطار الدول حيث يكون دورها على كافة الصعد وخاصة العالمية وهي بمثابة مؤسسات دولية لا تتبنى سياسات حزبية أيديولوجية ، بل تكون الغاية من عملها القضاء على التدهور النظام البيئي وإظهار الاثر السلبي الذي يتركه من جراء النشاطات الاقتصادية وتأثيرها في النظام الأيكولوجي والإنسان [12] .

اذن نستطيع القول عن المنظمات البيئية غير الحكومية بأنها المنظمات التي تأخذ على عاتقها الحفاظ على البيئة من كل الاثار السلبية الناتجة عن نشاطات الانسان المختلفة والتصدي لها عبر برامج تسهم في الحفاظ على البيئة او التقليل من حدة اثارها في اقل تقدير بما يضمن نصيب الاجيال القادمة منها .

ثالثاً : تدخلات المنظمات البيئية غير الحكومية :

يمكن بيان ابرز تدخلات المنظمات البيئية غير الحكومية في الحكم البيئي العالمي بما يأتي[13]:

1- التطور والأداء : تؤدي الهيئات المهتمة بالبيئة دورا في تسهيل الإجراءات لغرض إعطاء الدور الريادي للمسؤولين برؤى جديدة تختلف تماماً عن الجهات الرسمية في الدولة .

2-التعبئة الجماهيرية: تلعب المؤسسات المهتمة بالبيئة دوراً رياديا في تحشيد الجماهير وفق برنامج واضح على نطاق واسع .

3-التعبير عن رأي الأخرين: تقدم المنظمات الحماية الكاملة للأشخاص المغيبة أدوارهم ، والذين لا يمتلكون أي قرار على مستوى النظام السياسي أو الحكومي .

4-توفير النشاطات: تقدم مؤسسات حماية البيئة الطرق الحديثة في مجالات مختلفة خاصة المتعلقة بالبيئة أضافةً إلى المشاركة الفعالة في كافة المؤتمرات العلمية الخاصة بالمناخ والتلوث .

5- المتابعة والتطوير: يمكن أن يعمل هذا النوع من المنظمات على حسم القرارات الحكومية من خلال عقد الاتفاقيات وضمان الالتزامات الحكومية .

6- الدور الريادي في اتخاذ القرار على المستوى العملي ، اذ تعمل هيئات البيئة على تطوير الحيز المكاني وفق قاعدة بيانات لحسم القرارات المعنية بالبيئة ، وفق شرعية على الصعيد الحكومي للجمعيات الدولية .

المحور الثاني : دور المنظمات البيئية غير الحكومية في قوة الدولة

قبل ان ندخل في خضم هذا الموضوع يتطلب منا الامر ان نتعرف على قوة الدولة ، لمعرفة الدور الذي تؤديه هذه المنظمات فيها . في الواقع تعد قوة الدولة من المواضيع المهمة في الجغرافيا السياسية التي لا يكاد يخلو أي كتاب من كتب الجغرافيا السياسية من موضوعاتها . وتعرف قوة الدولة بتعاريف عدة الا اننا سوف نركز على المهمات منها ، فهي تمثل من وجهة نظر جونز قابلية الدولة على المساهمة في صنع القرارات الدولية . او هي المقدرة على التأثير في سلوك الاخرين بالكيفية التي تخدم اهداف الدولة المالكة لها بحسب رأي اسماعيل صبري مقلد . ويذهب سبينوزا الى ابعد من ذلك اذ يرى ان قوة الدولة لا تقتصر على التفاعل على الساحة الدولية فقط بل على التفاعل في الساحة الداخلية ايضاً من خلال ما يتمتع به الافراد فيها من حرية ومساواة ، فكلما ازدادت تنشئة الفرد على حب الاخرين وتجنب ايذائهم كلما كانت الجماعة اقوى وكانت دولتهم اقوى[14] .

على الرغم من عدم اتفاق الباحثين على عناصر القوة الشاملة للدولة الا انه يمكن القول ان هانز

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

مورغانثو ابرز من نظر في هذا المجال اذ عد القوة الشاملة تتمثل بكل من العوامل الجغرافية ، والموارد الطبيعية ، والطاقة والصناعية ، والقوة العسكرية ، والقوة السكانية ، والشخصية القومية ، ونوعية الحكم ، ونوعية الدبلوماسية ، والروح المعنوية [15].

ولما كانت قوة الدولة تعنى بكل شيء يسهم ويعزز من قوة الدولة ويجعلها في موقف القوة يمكن ان يضيف الباحثان عدد المنظمات البيئية غير الحكومية في الدولة عنصراً مكملاً للعناصر المذكورة اعلاه من باب فهم القوة من منظور قضايا التفاعل الذي قدمته المدرسة الليبرالية المؤسسية التي عبر عن افكارها كوهين وجوزيف ناي ، وهي بدورها ترفض فكرة وجود تنظيم هرمي واحد لمصادر القوة ، ومن ثم تطرح فكرة مؤداها ان قضية التفاعل هي التي تحدد مصادر القوة التي تحتاج اليها الدول وغيرها من الفاعلين . بمعنى اخر ان القوة التي يحتاجها احد الفواعل للتأثير في قضية ما تختلف عن تلك التي يحتاج اليها في قضية اخرى فعلى سبيل المثال فأن مصادر القوة تتطلب تعزيز موقف دولة ما في مفاوضات التجارة الدولية تختلف عن تلك اللازمة لتعزيز موقفها في مفاوضات الحد من انتشار السلاح النووي ، وهي بدورها مختلفة التي تحتاج اليها في المفاوضات المعنية بالتغيير المناخي [16].

وعلى هذا الاساس تمثل المنظمات البيئية غير الحكومية رافدا مهما من روافد تعزيز القوة كونها تهدف الى تعزيز مكانة الدولة ، ويجعلها تسهم وبقوة في المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع الدولي في ظل ما يشهده العالم من تقدم في كافة المجالات ، الى جانب كونها تجنب الدولة الكثير من المشاكل الداخلية التي قد تسبب لها الضعف على المستوى الداخلي او الخارجي . ولهذا اصبح عدد المنظمات البيئية غير الحكومية متغيراً من المتغيرات الداخلة في قياس قوة الدولة .

شهدت الجمعيات العاملة في مجال البيئة زيادة كبيرة في اعدادها منذ السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية من اجل تأمين المساعدات للشعوب الاوربية مثل توزيع الادوية ، والمواد الغذائية والالبسة وخاصة للاجئين والمهجرين . وتأسست في الفترة نفسها بالمملكة المتحدة لجنة اكسفورد لمكافحة المجاعة سنة 1942 من اجل مساعدة الشعب اليوناني الذي كان تحت الاحتلال النازي . ولعل الذي ساعد على ظهور المنظمات البيئية غير الحكومية الاعتراف الدولي بها في ستينيات القرن الماضي نظراً لزيادة عددها وكذلك لزيادة دورها في العالم خاصة برامج الطوارئ والاغاثة والانماء فقد اقرت على اثر ذلك الدول الصناعية تشجيعها وتطويرها فسنت لذلك القوانين ، ومن بين القضايا التي اكدت عليها تلك المنظمات حماية البيئة ، ومشاركة المرأة في التنمية ، والاهتمام بالنمو الديموغرافي والمشاكل الناتجة عنه في العالم والاهتمام بالفئات الاكثر حاجةً ، والاهتمام بالصحة والتربية والسكن [17] .

يشير الجدول (1) إلى التطور الكبير في المنظمات البيئية ، فبعد ان كانت (4000) منظمة بيئية في عام 1990 ارتفع الى (5170) منظمة في عام 2000 وهذا يدل على المساهمة الفعالة والحقيقية في الحفاظ على البيئة وحمايتها . كما يبين لنا سعي المتطوعين في هذا المجال بضرورة التوسع المساحي لهذه المنظمات لتحقيق نتائج أفضل ونجاح أكثر في المحافظة على البيئة [18] ، أما في مطلع القرن (21) حدثت زيادة كبيرة في عدد وعضوية المنظمات البيئية غير الحكومية في معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية .

اضحت المنظمات البيئية غير الحكومية رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه عند الشروع في أي عمل كان محلي او اقليمي او دولي يتعلق بالبيئة ، وذلك لزيادة عددها والاهتمام بها فضلاً عن طبيعة المشاكل التي تتعرض لها البيئة حيث تفرض على الجميع التعاون من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه . وعلى هذا الاساس كان للمنظمات البيئية النصيب الاوفر في المساهمات التي قامت بها والتي يمكن ايجازها بالاتي:

اولاً: المشاركة في المؤتمرات البيئية العالمية

ان من ابرز ما يمكن ملاحظته في هذا المجال التزايد الواضح لحضور ومساهمة المنظمات البيئية غير الحكومية في المؤتمرات العالمية ، كما هو الحال في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 ، اذ اقامت الهيئة التحضيرية في منظمة الامم المتحدة العاملة من أجل أزالت الفقرات الخاصة بعمل المنظمات البيئية غير الحكومية لغرض المشاركة الواسعة في أعمال المؤتمر . والشيء نفسه حدث مثل ما هو في الوقت الحاضر، اذ أشار إلى حق مشاركة الجمعيات البيئية كمؤسسات غير حكومية لتحقيق

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

التنمية المستدامة في مجال البيئة . وعلى اثر ذلك عقدت عدة مؤتمرات بيئية عالمية وبشكل دوري للمشاركة الفعالة مع المنظمات البيئية بعدها منظمات مجتمع مدني عالميه وخير دليل على ذلك مشاركة نحو 3000 منظمة في قمة جوهانسبرغ العالمية جنوب افريقيا عام (2002) حول

جدول (1) عدد المنظمات العاملة في مجال البيئة في مطلع القرن (21)

ت	الدولة	عدد المنظمات البيئية وأعضائها
1	الولايات المتحدة الأمريكية	10.000000
2	المملكة المتحدة	4.000000
3	الدول النامية	12.000000
4	بنغلادش	10.000
5	الأردن	92

المصدر: عصام الحناوي، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ، الموقع الإلكتروني: www. afed-ecoschool .org

التنمية المستدامة . لقد تمثل دور هذه المنظمات بنشر الثقافة العامة لحماية البيئية والعمل على ضمان اصدار فقرات مهمة من قبل أصحاب الشأن على مستوى رفيع في الدولة لغرض التوصل إلى قرارات حاسمة على الصعيد الداخلي والدولي في المجال البيئي وتنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرة بالطبيعة ومراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية . ولا يمكن في هذا المجال انكار دور الامم المتحدة وما اعطته لهذه المنظمات من دور تمثيلي للمراقبة في النقاش الدولي من اجل الانفتاح على المجتمع المدني [19] . ويشير الجدول (2) الى التزايد في اعداد المنظمات البيئية غير الحكومية المشاركة في المؤتمرات العالمية ، فبعد ان كانت 255 منظمة في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم 1972 ارتفعت الى 264 منظمة في اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الثاني للأطراف في عام 1996 .

ثانيا: المساهمة في نشر الوعي البيئي

ما من شك ان تزايد المشكلات البيئية بشكل كبير الناتجة عن الزيادة الكبيرة في حجم السكان وما رافقه من تطور صناعي ضخم والتوسع المكاني والدور الكبير للتكنولوجيا في ذلك والافراط في استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي ادى ذلك الى اخلاله بالتوازن الطبيعي . ساهمت هذه المشكلات في ايجاد الوعي البيئي . فالوعي البيئي الان يمثل خطوة مهمة في معالجة المشكلات البيئية ، لان عدم الوعي والمعرفة بما يضر البيئة او ينفعها يعد امية بيئية .

ان اخطرها امية المتعلمين اذ يفترض فيهم الوعي والسلوك الايجابي نحو البيئة مما يسهم في حل مشكلاتها، اذ يعد نشر الوعي البيئي ضرورة وطنية وقومية يجب مراعاتها على كافة المستويات [20] .

جدول (2) المنظمات العاملة في مجال البيئية المساهمة في المؤتمرات الدولية

السنة	المؤتمر البيئي	عدد المنظمات البيئية غير الحكومية
1972	مؤتمر الامم المتحدة للتنمية البشرية ستوكهولم	255
1992	قمة الارض ري دي جانيرو	1420
1994	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الاول للأطراف	106
1995	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الاول للأطراف	177
1996	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الثاني للأطراف	212
1996	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الثاني للأطراف	264

المصدر: حموته فاطمة ، استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحثي ، الجزائر ، العدد (1) ،2015، ص60 -61.

ويتمثل التطور البيئي في الضغط على الحكومات من خلال اللجوء إلى القضاء ، أذ نجد مثلاً منظمة الصندوق الدولي للطبيعة قامت برفع العديد من الدعاوي القضائية كان الغرض منها حماية الوسط البيئي ونذكر منها دعواه أمام المحاكم النمساوية لإلغاء مشروع أنجاز سد هيدرو كهربائي ضخم بمنطقة الدانوب بالنمسا ذلك أنه كان سيقام على ارضية غابة ضخمة تعد الوحيدة من نوعها في كل أوربا ، وعلى أثر قرارين صادرين عن المحكمة العليا النمساوية في يناير 1985 وسبتمبر

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

1986 الغي أنجاز هذا المشروع ، فكان بذلك انتصار للصندوق الدولي في معركته ، ومن التطورات البيئية إنجازات مؤتمر ستوكهولم 1972 حيث برزت موجة اهتمامات عارمة تمثلت بعقد المؤتمرات والندوات في مختلف مناطق العالم ، منها ميثاق الندوة الدولية التي عقدت في العاصمة اليوغسلافية في اكتوبر ثم تلتها الندوة العربية للتربية التي عقدت بالكويت في نوفمبر عام 1976 ، والمؤتمر الدولي الذي عقد في تبليس السوفيتية في أكتوبر 1977 الذي يعد أخر لقاء دولي سعى إلى تنمية التربية البيئية ووسائل نشرها [21]، ومن الانتقالات النوعية الأخرى التي حققتها الجمعيات البيئية غير الحكومية ، متمثلة بعقد مؤتمر ستوكهولم في عام 1972 ، أذ ساهمت الجمعيات البيئية في حصر المخاطر الناجمة وتحديد المخلفات البيئية واجراء اللازم للقضاء على كل المخلفات ، أما الدور الآخر فقد أعطى الاهتمام الكامل بحماية البيئة أذ قامت الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية بنشر تقارير وطنية عن حالة البيئة لحفظ الموارد الطبيعية وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية من خلال تثقيف المجتمعات ، بأن حماية البيئة هي مشكلة عالمية جوهرها مشكلة سياسية . تسعى المؤسسات البيئية من أجل تطوير الجماعات ونشر الوعي البيئي بتعريف الاشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة من خلال القيام بجملة من الاساليب كالفعاليات البيئية لحمايتها من خلال البرامج الاعلامية كالصور الثابتة والمتحركة المقروءة والمسموعة والمكتوبة التي تتضمن حماية البيئة ، فضلاً عن دورها في تقديم محاضرات وندوات وتنظيم معارض علمية بعدها من الادوات الهامة في نشر الثقافة البيئية ، كما انها عقدت معاهدات واتفاقيات البيئة واخذت تنبه المجتمعات لهضم التربية البيئية في المؤسسات التعليمية .ولم يقتصر الامر على ذلك بل اخذت المنظمات من اجل نشر الوعي الى انشاء احزاب وكيانات تؤمن بالحفاظ على البيئة وحمايتها ومن امثلة ذلك الحركة الخضراء في المانيا بثمانينيات القرن الماضي ، أذ أدلوا بأصواتهم التي حصدت ما يقارب (1.5%) من أجمالي المصوتين ، وحصل على نسبة (5.6%) من مجموع الاصوات بواقع (27) مقعدا من مقاعد البرلمان في عام 1983. ولم تكن فرنسا بعيدة عن الحراك البيئي اذا جاز التعبير فيما الحركة الائتلافية في فرنسا ما هي الا احدى تشكيلات حركة الايكولوجيين [*] حيث حصلت على مجموعة من المناصب رفيعة المستوى بدرجة وزير ومنها وزارة الأشغال العامة [22].

ثالثا: حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

يعد ادوارد بابر[*2*] اول من استخدم تعبير التنمية المستدامة وعرفها في الوقت نفسه بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الاضرار والاساءة الى البيئة [23] . ولعل التعريف الاكثر شيوعاً وقبولاً للتنمية المستدامة هو التعريف الذي نشر في تقرير (مستقبلنا المشترك) بعد ان عقدت لجنة برونتلاند في (النرويج) عام 1987، وقد عرفها بأنها تحقيق ما نتطلع اليه في الوقت الحالي من دون التأثير بقدرة الاجيال القادمة على تلبية ما يطمحون اليه بصورة خاصة ، وقد اعطى قبول هذا المصطلح من قبل

(*) حركة الايكولوجيين: حركة سياسية تمثل جزء من الحكومة الائتلافية في فرنسا" التي تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات منها وزارة البيئة، كما أن إحدى نشاطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل انشغال الدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية . المصدر: وافي حاجة ،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز الجيل البحثي ، العدد(1)، 2015،ص 69-70.

(**) سياسي بريطاني ولد في دولويتش ، درس في مدرسة روسال جونيور ، ومستشفى المسيح وكلية ما جدالين ، بعد أن تعلم اللغة الصينية ، بدأ العمل في السفارة البريطانية في بكين في نفس العام ، حيث تقدم بسرعة من خلال الرتب. خلال فترة عمله ، قام بثلاث رحلات إلى داخل الصين. و واحدة إلى الحدود البورمية في عام 1876 ، و واحدة إلى مرتفعات سيتشوان في العام المقبل (حيث زار بوذا العملاق ليشان ، والأخيرة ، في عام 1878 ، شمالا عبر الجبال من تشونغتشينغ .وصفت أسفاره واكتشافاته في الكتب وفي عام 1883 حصل على وسام راعي الجمعية الجغرافية الملكية من 1885 إلى 1886 ، قام بابر بدور القنصل العام في كوريا . ثم تم تعيينه مقيمًا سياسيًا في بهامو على إراوادي الأعلى ، حيث توفي ، غير متزوج ، في 16 يونيو 1890. المصدر: الموقع الإلكتروني

https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_Colborne_Baber

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

الجمعية العامة للأمم المتحدة المصطلح اهمية سياسية الى حد ما وقد ادى بدوره ايضاً الى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992من قبل القادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (WCED) في مدينة ريودي جانيرو في البرازيل [24] . ويمكن التعرف على دور المنظمات البيئية غير الحكومية بهذا الصدد من خلال ما تقوم به المنظمات التي تشكلت مثل منظمة السلام الاخضر ، ومنظمة اصدقاء البيئة العالمية ومنظمة العدالة ، وجمعية حماية البيئة السورية و كذلك العراقية على سبيل المثال لا الحصر وهذا ما سوف نبينه لاحقاً .

لقد اصبحت هذه المنظمات المدافع الرئيس عن البيئة وما تتعرض له من مشاكل تؤدي الى الاخفاق في تحقيق التنمية المستدامة ، بل اكثر من ذلك بدأت تتخطى المشكلات البيئية ، اذ اصبحت ذات اهمية متزايدة في دوائر رسم السياسات الدولية ، وفي العقد الثامن من القرن العشرين قام الاتحاد العالمي للتنمية البيئية بطرح جملة من الأسس والأفكار تتبنى تنضيج وبلورة مشروع استدامة التنمية ، لان حماية البيئة تمثل جزءً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها . وهكذا اضحت المنظمات فواعلاً لا يمكن تجاهلها ولها دوراً وقائياً فعالاً ، فكان ملزما ان تؤدي هدفاً من أجل تعزيز التنمية وحماية النظام البيئي بأشراكها بشكل مهني عند جميع المجالات من خلال تحقيق بيئة وفق المنظور السياسي وطرح البنود الخاصة بالنظام البيئي عبر اشراك أعضاءها في الاجتماعات الدورية الخاصة بإدارة المنظومة البيئية ، ففي هذه الفترة اصبح من الممكن إعطاء الدور الفعال للمنظمات البيئية ونشر ثقافة التوعية البيئية وكذلك نشر الثقافة البيئية في كافة مجالات الحياة على المستوى العالمي لتحقيق نظام بيئي أيكولوجي عالي المستوى ، وهذا يفرض العمل على أعضاء المنظمات العاملة في مجال البيئة فرض أهداف المنظومة البيئية المتكاملة على الصعيد العالمي ، مما يحتم تحقيق الأسس البيئية لأغراض الوصول للمنظومة البيئية المحكمة [25] .

رابعا: المساهمة في وضع السياسات البيئية وتنفيذها ومراقبتها

يقتضي الامر الاشارة الى ان مساهمة المنظمات البيئية غير الحكومية في وضع السياسات البيئية وتنفيذها ومراقبتها قد اكتسبت شرعية عملها هذا من المادة السابعة في ميثاق الامم المتحدة التي مفادها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية بالمسائل الداخلة باختصاصه وهذه الترتيبات المناسبة يجريها المجلس مع منظمات دولية كما يجريها اذا رأى ذلك ملائماً مع المنظمات الاهلية بعد التشاور مع اعضاء الامم المتحدة بهذا الشأن [26].

تمارس المنظمات البيئية غير الحكومية تأثيراً على شكل ومضمون السياسات البيئية باللجوء الى مختلف الضغوطات من اجل التأثير على مواقف المقررين السياسيين ، ومن ابرز هذه الاساليب هي [27] :

1- تحريك الرأي العام وتوعيته سواء داخل الدولة او على المستوى العالمي للضغط على الحكومات من اجل حماية البيئة بالاعتماد على عدة وسائل منها الصحف والتقارير العلمية والمؤتمرات الصحفية و الاحتجاجات والمسيرات .

2- جمع ورصد المعلومات وتقوم بهذه المهمة عن طريق الرصد لتقديم مراجعة للمعلومات التي تقدمها المصادر الرسمية في الدولة ولجمع البيانات اذا كان هناك تقاعساً من قبل الدولة عن تقديم التقارير المطلوبة . وقد تمكنت المنظمات البيئية غير الحكومية منها ان تؤدي دور الاستشاري وتقديم الخبرة في مجال البيئة بفضل ما تمتلكه من معلومات .

3- الكشف عن التصرفات الضارة بالبيئة والاعلان عنها أيا كان مسببها كما تعمل على حث السلطات العامة والمواطنين على الالتزام بالاتفاقيات التي وقعت الدول والتشريعات التي تصدرها وقد تلجأ في بعض الاحيان الى القضاء .

اما عن دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية بعد المصادقة عليها ودخولها حزيز التنفيذ فغالباً ما يتم ذلك بعدة طرق هي [27] :

1- تجسيد اهداف الاتفاقيات الدولية ويكون ذلك بتنفيذ برامج ومشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

لاسيما تلك المشاريع الممولة من قبل المنظمات الدولية . وهنا تجدر الاشارة الى ان بعض الدول الافريقية تنازلت عن ادارة الغابات والحضائر والمحميات الطبيعية لصالح المنظمات البيئية غير الحكومية .

2- تقديم الدعم المادي والتقني لتجسيد اهداف الاتفاقيات الدولية من خلال الدعم المالي او المادي في تمويل بعض الاتفاقيات الدولية فعلى سبيل المثال ساهمت اربعة منظمات غير حكومية في تمويل اتفاقية واشنطن 1973 . اما الدعم التقني الذي تقدمه هذه المنظمات فيتمثل بالمساعدات التقنية مثل الاتفاق الذي ابرم بين الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة مع امانة واشنطن في عام 1984.

3- المتابعة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ السياسات البيئية عن طريق متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف ، وذلك من خلال التقارير والخبرة التي تقوم بها هذه المنظمات بعد الاطلاع على التقارير الوطنية لكي تغطي النقص الحاصل في الموارد البشرية والمالية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تمارس هذه المنظمات نوع من اليقظة القانونية بواسطة التقارير التي تعدها ، اذ تقوم بالكشف والاعلان عن كل حالة انتهاك للقانون الدولي للبيئة او عدم تنفيذه مما يشكل ضغطا على الحكومات واجبارها على اتخاذ ما يلزم في هذا المجال ، ومن جهة ثالثة تقدم هذه المنظمات الاحتجاجات على كل المشاريع التي تلحق الضرر بالبيئة الممولة من المنظمات الدولية وتقدمها الى الجهات المعنية .

خامساً: المساهمة في صياغة القوانين الدولية والاتفاقيات

تأكيداً لدورها الفاعل في مجال حماية البيئة لعبت هذه المنظمات دوراً متميزاً في المؤتمرات الدولية فقد أبرمة الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية البيئة ، بدء بحث الدول في الانضمام والتصديق على المعاهدات ، فقد نصت اتفاقية أروس (Aarhus) في ستوكهولم لسنة 1972 على مشاركة الفاعلين غير الحكوميين داخل الدولة في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالبيئة ، وفي صنع السياسات البيئية والقرارات العامة المؤثرة على البيئة ورفع دعاوي قضائية فيما يخص المسائل البيئية ، حيث استطاعت جمعية الدفاع عن البيئة الأمريكية ألغاء قرار ضد مصلحة إدارة الغابات ، بسبب أتخاذ المحكمة قرار غير شرعي بتجريف الغابات وإنشاء تجارة الأخشاب والطرق وسط هذه الغابات بطول (30) كم ، كما رفعت جمعية الصندوق العالمي للطبيعة (w.w.s) المتواجدة بلكسمبورغ دعوى قضائية ضد الحكومة بسبب مشروع إقامة سد بالقرب من نهر الدانوب، فهي رفضت هذا المشروع بسبب الأضرار التي سيلحقها بإحدى الغابات القديمة في المنطقة ، وقد تخلت الحكومة عن المشروع بعد قرار المحكمة العليا الصادر في عام 1998 ، كما رفعت إحدى جمعيات حماية البيئة في فرنسا دعوى ضد قرار تسليم رخصة بناء والتي صدرت حكماً بتاريخ 1989/6/28 يقضي بإلغاء قرار منح رخصة البناء لانتهاكه إحدى مخططات تشغيل الأرض ومساسه بالبيئة ، كما صدر الحكم من محكمة ستراسبورغ الإدارية الفرنسية لصالح بعض جمعيات حماية البيئة في هولندا ضد القرار الصادر من السلطات الإدارية الفرنسية الذي يصرح لبعض الفرنسيين بإلقاء النفايات والأملاح في نهر الراين مما ينتج عنه أضرار للمزروعات والكائنات الحية في الإقليم الهولندي ، وقد انتهت المحكمة إلى عدم شرعية القرار ومخالفها للقوانين الفرنسية والالتزامات الدولية . فقد اجتمعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية في فرنسا في ديسمبر 1991 وخرج ببيان سمي (ياونانشي) وقد تم الاتفاق على (91) اتفاقية و (4) إعلانات عامة وقد شملت هذه الاتفاقية مجموعة من المواضيع منها (التعليم ، الاتصالات ، التعاون في مسائل البدائل الاقتصادية ، الاستهلاك ، الفقر والتغذية ، المناخ والطاقة والنفايات والبحار والمحيطات ، التنوع البيولوجي والتكنولوجي) ، كما مارست هذه المنظمات دورها الفعال في مراقبة التنفيذ الفعال لاتفاقية تغيير المناخ وبروتكول كيوتو حيث منح مؤتمر الأطراف في البروتكول حق المنظمات غير الحكومية البيئية الإبلاغ عن النشاطات الضارة بالبيئة التي تمارسها الدول والحكومات إلى لجنة الامتثال التابعة للبروتكول لتقوم اللجنة بدراسة مدى امتثال الدول في تنفيذ الالتزامات وتحديد النتائج على عدم الامتثال [29] ، كما اخذت المنظمات

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

البيئية غير الحكومية تؤثر بصورة واضحة بتغيير البنود السياسية على مستوى الحكومات مرتكزةً على ما تملكه من قوة تأثيرية على مستوى العالم وقدرتها في التطوير والتفكير والاقتراح ، لتساهم في اعداد القواعد القانونية الدولية للبيئة . ويمكن تلمس دورها من خلال تطوير القانون البيئي في وقت السلم والحرب ، ففي وقت السلم كان من نتائج الزيادة الواضحة في اعداد المنظمات البيئية غير الحكومية والاعتراف الدولي فيها فضلاً عن استخدامها لوسائل الاتصال الحديثة ، ان اصبح لها تأثيراً واضحاً في السياسات الاقليمية والدولية ازاء البيئة ، والقيام بأعمال دولية مختلفة تصنع من خلالها دستور لحماية النظام البيئي العالمي ، ومراقبة تحقيق البنود الحكومية على غرار ما تم التوصل اليه وتقدم تلك البنود الى المؤسسات الحكومية المختصة ، ومن ثم اسهمت وبشكل فاعل تطوير قواعد القانون الدولي . ويمكن اعتبار ما قامت به هذه المنظمات من دوراً في عام 1993مثالاً حياً على ذلك اذ نجحت في تقديم التسهيلات للمؤسسات المالية لأنشاء اتحاد رقابي يعنى بحصر حجم الاضرار التي يعاني منها المجتمع من مخلفات النشاطات الصناعية المدعومة من قبل المؤسسات المالية العالمية وسن القوانين التي تحد من مخلفات المؤسسات الصناعية من خلال دفع الأموال للأفراد الذين أصابهم الضرر بل ايقاف المشروع برمته .

ان المنظمات البيئية تعزز دورها بشكل جلي عن طريق بناء قاعدة سليمة للمحافظة على النظام البيئي والتأثير بشكل واضح على السياسة الدولية تجاه البيئة ، ويعد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) مثالا اخراً على ذلك ، اذ اضطلع بمسؤولية وضع اتفاقيات هامة في المجال البيئي [30] .

اما في مجال الحرب فكان لها الدور الكبير في معالجة الاثار المتراكمة للنظام البيئي من جراء عمليات نزع السلاح المحظور دوليا وإصدار قرارات قانونية لحماية البيئة ، لقد كان لحرب الخليج الثانية 1991 وما تمخض عنها من نتائج سلبية على الانسان وصحته دوراً في ايجاد ادوات قانونية جديدة لضمان حماية البيئة اثناء الحروب والنزاعات المسلحة . وعقدت عدة اجتماعات لمتخصصين في مجالي النزاعات المسلحة وحماية البيئة وبحضور المنظمات البيئية غير الحكومية ومن بين هذه الاجتماعات اجتماع لعام 1991تحت عنوان معاهدة جنيف لحماية النظام البيئي من اثار العمليات العسكرية ، لكن مخرجات هذه المعاهدة لم تلبي الطموح بل لم تقترح البدائل لصياغة قوانين دولية تحافظ على البيئة العالمية [31] .

المطلب الثالث: نماذج من المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في حماية البيئة

تجدر الاشارة الى ان المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة تقسم على ثلاث انواع حسب المستوى المكاني لها:

أولاً : منظمات تعمل على المستوى الدولي: وتتمثل بالمؤسسات ذات المجال الحيوي التي تضم أغلب دول العالم ، بحيث لا تستثني دولة دون أخرى أو إقليم معين دون أخر ، ومثال ذلك الصندوق العالمي لحماية الطبيعة ، منظمة السلام الأخضر (غرينبيس) ، منظمة أصدقاء الأرض العالمية ، وقد تكون هذه المنظمات بشكل أو بأخر خاضعة لإرادة الدول الكبرى التي تقدم لها أموال على شكل منح خيرية أو مساعدات .

ثانياً : منظمات تعمل على المستوى الاقليمي: تلك المنظمات التي تنشط في عدة دول اقليمية ومنها الوكالة الأوربية للبيئة ، المركز البيئي الإقليمي لوسط وشرق أوربا ، منظمة الشراكة في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا .

ثالثاً : منظمات تعمل على المستوى الوطني: وتتمثل بالجمعيات التي يكون نطاق عملها داخل الحدود السياسية للدولة ، مثال ذلك جمعية حماية البيئة السورية ، جمعية حماية البيئة العراقية ، المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة ، الهيئة العامة للرقابة على التلوث النرويجية .

تمتلك مؤسسات حماية البيئة صفة العمل بقوة عند عقد المؤتمرات العالمية الخاصة بمقررات الحفاظ على البيئة وحمايتها ، من حيث إعطائها دور الممثل أو منحها حق التفاوض بشكل رسمي عن الدولة المشاركة . فقد منحت مشاركة المؤسسات البيئية في المؤتمرات الدولية وخبرتها الطويلة في هذا المجال منحها الثقة من قبل أغلب الدول . كما أخذ على عاتق هذه المؤسسات طرح الأفكار والرؤى وتقديم المشورات للحكومات وتطبيقها [32] .

أولاً : منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) :

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

منظمة عالمية مستقلة تُعنى بشؤون البيئة ، تأسست في عام 1971 م . بمدينة (فانكوفر) في كندا . تنظم (غرينبيس) الحملات البيئية في مجالات عديدة ، وبعد ذلك من الاهداف الاساسية للمنظمة، وبعد (30) عاماً من ولادتها ضمت هذه المنظمة (2,600,000) عضواً ، يتوزعون في (100) دولة على شكل مكاتب للمنظمة ، كما تدير (39) مكتباً محلياً ، وتبلغ عائداتها من التبرعات (143) مليون يورو ، وتعد هذه المنظمة خير دليل يقتدى به لعمل المنظمات العاملة في مجال حماية البيئة .

تعمل منظمة السلام الأخضر على تغيير السياسات الحكومية والصناعية التي لا تحترم المقاييس البيئية العلمية التي تهدد العالم الطبيعي ، وتهدف إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي وإلى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سلمياً . ومن أهم أهدافها الرئيسة [33] :

1- **انقاذ المجتمع الدولي من التلوث الذي يحاصره.**
2- **استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة .**
3- **الدعوة للمشاركة الجماعية وتظافر العمل التطوعي للقضاء على التلوث بجميع أشكاله التي أصبحت أثاره تعم العالم برمته .**

نشاطات المنظمة :

1- الدفاع عن بيئة البحار والمحيطات .
2- الحفاظ على بيئة الغابات وحمايتها .
3- الحد من الأضرار الناجمة عن التكنولوجيا النووية .
4- ان بنية النظام المناخي العالمي الجديد تشير إلى سيطرة الدول الصناعية الغنية على النظام المناخي العالمي ، لأنها تضم اغلب الشركات الأكثر غنى وتأثيراً في السياسة العالمية ، وسكان الدول الاغنياء ينتظرون من حكوماتهم ان تأخذ القيادة في ادارة النظام المناخي العالمي (بمعنى أن تكون تلك الدول صاحبة السلطة القرار في النظام المناخي) ، لكن هناك من يعتقد ان مجموعة الاعمال التي تضغط باتجاه هيمنة دولهم على النظام المناخي من اجل عدم تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ، لأنها تؤثر في عملها داخل دولها أو خارجها ، تواجهها قوى أخرى تتمثل بالمنظمات غير الحكومية لحماية البيئة والمجتمعات المحلية التي تمتلك القوة لتحديد مستقبل سياسة المناخ (Climate politics) وتوجهاتها داخلياً وخارجياً من خلال رفع الدعاوي القضائية ضد المصانع الملوثة للبيئة كما ذكرنا سابقا ، فهؤلاء الناس والمؤسسات يملكون قوة لتقليل الانبعاثات عبر ما تمتلك من فعل مثل الدول التي تقيم فيها [34] .

5- في الوقت الحاضر تعد منظمة السلام الأخضر من أشهر المنظمات المدافعة عن البيئة والعالم ، ويعدها البعض بمثابة " الضمير البيئي الدولي " وأكثر المنظمات المدافعة عن البيئة دوراً في مجال التغطية الاعلامية ، حيث تحجم وتحدد سلوك المجموعات الصناعية الكبرى الملوثة للبيئة إذ يعد مصدر نشاطها في شن حملاتها في كافة اصقاع المعمورة هم اعضاؤها ، وهم أفراد مستقلون عن الصناعة والسياسة والاقتصاد ، يتركز معظمهم في دولاً عديدة ، إلا ان المنظمة تشير حالياً إلى توسعها لتشمل دولاً جديدة لتحقيق انجازات جديدة نذكر منها [35]:

1- حضر صيد الحيتان كما حدث في عام 1982 م .
2- منع المجازر التي تهدد انقراض حيوانات الفقمة الرمادية كما حدث في القطب الشمالي عام 1987 م .
3- منع ألقاء النفايات الصناعية والنووية في المحيطات والبحار ، كما حدث في عام 1993 م .
4- وفي عام 1994 م . تم أنشاء ملاذ آمن للحيتان في منطقة القطب الجنوبي .
5- منع استخدام شباك الصيد العائمة العملاقة في منطقة الاتحاد الأوربي عام 1998 م

وفي عام 2001 م . منحت المنظمة الأولوية لحملتين الأولى: معارضة مشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ ، والثاني : النضال من أجل حماية بروتوكول (كيوتو) حول المناخ . وقد اصبح الرئيس الامريكي (جورج بوش) الذي ندد " بافتقاره الشديد لروح الريادة " والعدو الأول الجديد للمنظمة موضع انتقادها . ومن ابرز ما حققته منظمة السلام الأخضر [36]:

1- احتلت مجموعة مكونه من (30) شخصاً من أعضاء المنظمة منعت التنقيب عن النفط برنت سبار في بحر

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

الشمال عندما اخرجت شل هذه المحطة من الخدمة وارادت إغراقها واستطاعت المنظمة بأعضائها منع ذلك وكان هذا في ابريل 1995م . وعلى أثر ذلك اتفقت جميع البلدان المطلة على بحر الشمال على التخلص من أنضاب النفط في البحر بشكل دائم واستثماره على الأرض .

2- أحتل أعضاء المنظمة مدخنة في موقع شركة بور يغير للصناعات الكيمياوية في هامبورغ في 25/ يونيو 1981 م . وهو الأول من نوعه ، اذ كانت الشركة تنتج مبيدات للأعشاب الضارة والحشرات تحتوي على الديوكسين ، وبعد هذا الاحتلال تم تشييد شروط الإنتاج في المانيا وتحتم على المصنع غلق ابوابه .

ثانياً : منظمة أصدقاء الأرض العالمية (Friends Of the Earth International) :

تعمل منظمة في مجال حماية البيئة لها تمثيل دولي بما يقارب ثمانين دولة . وتعد أوسع منظمة بيئية من بعد منظمة السلام الأخضر تساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها النظام البيئي سواء كانت هذه المشاكل آنية أو مستقبلية . تتكون شبكة أصدقاء الأرض العالمية من تركيبة هرمية تشمل تجمعات لمؤسسات على مستوى الدول شكلت منها المنظمة العالمية ، يقع مكتبها الرئيسي في (امستردام). ومن أهم البرامج التي تتبناها [37]

1- تحقيق الحيادية : من خلاله هذا المبدأ تعمل المنظمة بحيادية كاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بالتخلص من الأضرار الناجمة من جراء التغييرات المناخية

2- تحقيق الأمن الغذائي: يهدف هذا البرنامج إلى منع الحيوانات المعدلة وراثياً ، ومنع المؤسسات من التحكم بغذائنا ، كما تعمل المنظمة في رسم نظام غذائية وفق برنامجها المعد لتأمين الغذاء اللازم للمجتمع .

3- برنامج التنوع البيولوجي للغابات: للمنظمة برنامج يتضمن حظر قلع الأشجار غير المشروع وحرق الغابات [38] .

ومن الدعاوي القضائية التي أقامتها منظمة أصدقاء الأرض بالتنسيق مع جمعية ساعدوا المسنين عام 2008 دعوى ضد الحكومة البريطانية للقضاء على الفقر ، حيث احتجت هاتان الجمعيتان على وجود منازل للمواطنين الفقراء وبكثره تقع في أماكن منعزلة عن الدولة ويتصف جوها بالبرودة الشديدة ، مما تزداد حاجتهم للحصول على التدفئة مما أدى إلى حرق كميات كبيرة من الوقود الأحفوري من قبل السكان ، فقد قضت المحكمة العليا البريطانية في أكتوبر 2008 ، بأن الحكومة لم تخالف نصوص القانون ، لأنها ساعدت عدد من الأسر الفقيرة في الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع خلال (10) أعوام ماضية [39] .

ثالثاً : منظمة العدالة البيئية (EJF)

تؤدي مؤسسات حماية النظام البيئي دوراً فعالاً بالضغط على السلطات وتحديها أو مناهضتها بفعل السياسات المخجلة اتجاه البيئة ، وتوجيه انظار الجهات المعنية باتخاذ القرارات المناسبة بحق حماية البيئة وايجاد السبل الكفيلة لتحقيق بيئة نظيفة خالية من الملوثات .

تعد منظمة العدالة البيئية نمطاً جديداً للعمل البيئي ، وهي من المنظمات الخضراء التي لم تنل حقها من الشهرة والإعلام بالرغم من جهودها المتميزة في خدمة القضايا البيئية ذات الصبغة الاجتماعية ولاسيما في دول العالم الثالث . أنها منظمة دولية غير ربحية ليس لها أي توجهات أو انتماءات سياسية ، مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة (لندن) ، واهم ما تتميز به المنظمة ان جهودها المبذولة لا تقتصر على حدود معينة ، إذ تقوم فلسفتها على معالجة المشاكل البيئية الأكثر تعقيداً وخطورة ، حيث تؤمن أهدافها بأن السبل لمواجهة حل المشاكل يتم من خلال تحقيق أهدافها الآتية [40]:

1- حماية البيئة الطبيعية والمجتمعات الحياتية الفطرية القائمة عليها من خلال التوفيق بين متطلبات الأمن البيئي وحقوق الإنسان والاحتياجات الاجتماعية.

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

2- دعم النشطين البيئيين ، وكذلك المجتمعات والهيئات المختلفة في الدول النامية المتضررة من آثار التحديات والمخالفات البيئية .

3- محاولة ايجاد حلول للمشاكل البيئية الشائكة وتدريب الكوادر والمجتمعات المحلية المتأثرة بتلك المشاكل على مواجهة آثارها وتداعياتها المختلفة .

أما اهتمامات المنظمة فانها تنحصر في مشكلة استخدام المبيدات الزراعية السامة وتأثيرها على البيئة بصورة عامة ، كما حدث في دولة (كمبوديا) ، إذ استخدمت تلك المبيدات بصورة واسعة الانتشار ، فضلاً عن ذلك المحافظة على الثروة السمكية عن طريق منع استخدام طرق الصيد الجائر وغير القانونية حيث يعد ذلك من أولويات اهتمامات المنظمة [41] .

رابعاً: جمعية حماية البيئة السورية Syrian Environment protection Society) :

منظمة تعني بحماية النظام البيئي لا تستهدف الربح1- في عملها ، تسعى لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع 2- تأسست في العقد التاسع من القرن العشرين في العاصمة دمشق بواسطة خليط من المجتمع شمل3- (تدريسيين في الجامعات من ذوي الاختصاص فضلاً عن المهتمين والمعنيين في حماية البيئة من الخبراء في النظام الأيكولوجي) وللجمعية أهداف رئيسة أهمها [41]: 4-

1- الارتقاء بوضع البيئة وتعزيز ودعم إجراءات وبرامج حماية البيئة والحفاظ على الطبيعة وصيانتها والتخفيف من عوامل التلوث والأخطار المحدقة بالمحيط الحيوي المحلي والعالمي .

2- الاستثمار والاستفادة المتبصرة والحكيمة وبعيدة النظر للمصادر الطبيعية الوطنية ، والاعتماد على وسائل وطرق الإنتاج السليمة والرأفة ببيئتها .

3- منع حرق الغابات والوقوف بوجه التوسع المساحي على حساب الغابات ، وحماية الحيوانات فيها ، وخاصة المهددة بالزوال والفقدان من سجل التنوع الحيوي الوطني .

4- تثقيف المجتمع لاستخدام أطر جديدة للاعتناء بالبيئة لضمان حياة نظيفة خالية من التلوث والضرر البيئي .

خامساً: الجمعية العراقية للحفاظ على النظام البيئي

منظمة تعنى بحماية البيئة تأسست في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بواسطة مجموعة من ذو الاختصاص والمهتمين في مجال البيئة ، وبهذا تمثل البذرة الأولى في العراق للعمل في مجال البيئة والحفاظ عليها ، وفيما بعد شهدت هذه المنظمة توسع مساحي لها في عدة مدن عراقية [43] .

أهداف الجمعية :

تطوير النظام البيئي على مستوى العراق .

الحفاظ على البيئة وحمايتها من مسببات الأخلال بتوازن النظام البيئي .

الاستمرار في عقد الندوات واللقاءات الدورية التي تخص النظام البيئي للارتقاء بمستوى عالي بالثقافة البيئية في المجتمع .

تقديم الدعاوي القضائية للمحاكم المختصة ضد كل من يخالف أو يتلاعب بالأخلال في النظام البيئي .

نشاطات الجمعية:

تمثل عملها بممارسات ونشاطات عديدة على مستوى العراق أثمر عن فتح فروع لها بعدة مدن من ابرزها (العاصمة بغداد ، كربلاء المقدسة ، النجف الأشرف ، القادسية ، واسط ، المثنى ، صلاح الدين) ، فضلاً عن محافظة بابل التي يقع فيها المقر العام للجمعية ، وقد برز دور هذه الجمعية في محافظة

(القادسية) على تحسيس الجماهير وأصحاب القرار (الحكومة المحلية في القادسية) بالمشاكل البيئية ، أذ قامت الجمعية بإيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور كما هي دون تحريف أو تشوية ، وتحذير الرأي العام وقوى الشعب بكل ما يتسبب في تدمير البيئة ، ونشر الوعي البيئي عن طريق تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة خالية من جميع أشكال التلوث . ومن ابرز نشاطاتها [44]:

1- عقد اللقاءات و الندوات الخاصة بأسباب التلوث .
2- التعبير عن هذه الملوثات بواسطة وسائل الإيضاح الحديثة من صور ثابتة ومتحركة مسموعة ومقروءة فضلا عن الصور الفوتوغرافية .
3- التشجيع على المسح الجيولوجي البيئي والتحضير لهُ لتحقيق النتائج المرضية عن حماية البيئة .
4- التنسيق مع كافة مؤسسة الدولة وخاصة ذات العلاقة للوقوف على مسببات الملوثات البيئية وايجاد الحلول المناسبة لها .

ومن الأمثلة على النجاحات المتخذة في مجال البيئة الانتقادات الكثيرة التي تعرض لها البنك الدولي من المنظمات غير الحكومية فضلاً عن نجاحها في المشاركة في صياغة بعض قرارات تمويل مشاريع البنك كما حدث في مشروع نهر نار مادا (Nar mod Rive) بالهند ، ومشروع عن نهر ارون (Arun River) في نيبال [45].

كما أن المنظمات غير الحكومية كانت لها الريادة في تعزيز الدبلوماسية الخضراء ولا سيما في الضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لإدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية للمغارات (CSR) في طرف نهر يرها وادائها ورقابتها . وعلى هذا الاساس يمكن القول ان دور المجتمع ممثلاً بالمنظمات غير الحكومية كان وما يزال حافزاً وبقوة للدفاع عن البيئة في سياق تعزيز المقاربة التعددية للعلاقات الدولية وتعزيز الحكومة البيئية [46] .

النتائج

1- المنظمات غير الحكومية مؤسسات قديمة العهد ، ألا إن التغيرات التي شهدها العالم في الميادين البيئية والاجتماعية في الآونة الاخيرة ساهمت في تنامي دور تلك المنظمات وتعاظم أهدافها .
2- ساهمت عوامل عديدة في تطور المنظمات غير الحكومية كالعوامل السياسية والاقتصادية وتنامي الوعي البيئي وظهور حركات نادت بالحد من التلوث البيئي .
3- تنوع اهتمامات المنظمات غير الحكومية في قضايا البيئة ، فمنها ما يهتم بالبيئة البحرية والجانب الآخر بالبيئة البرية ، وأهدافها واحدة وهو الحفاظ على الحياة البحرية والبرية.
4- اصبح تواجد المنظمات البيئية غير الحكومية في الدولة عاملاً من عوامل القوة التي لا يمكن تجاهلها ، كونها تمثل المرشد والموجه للكثير من سياسات الدولة في مجال البيئة على المستوى الداخلي وكذلك يمكن ان توضح الاجندة المطلوبة للدولة في هذا المجال عندما تشارك في المؤتمرات الدولية وتساعدها في صياغة القرارات الدولية على المستوى الخارجي .
5- ادت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في الضغط على الحكومات المختلفة لعقد مؤتمرات خاصة بالبيئة ، وتنمية الوعي البيئي لدى الرأي العام العالمي .
6- تتصف المنظمات غير الحكومية بتعدد جنسيات أعضائها ، حيث يسمح بتحقيق توازن جغرافي أكثر تمثيلاً .
7- تُعد منظمة السلام الأخضر من أوسع المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة وأوسعها نطاقاً على الصعيد العالمي ، بالعكس من الكثير من

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

المنظمات الأخرى ذات الأثر المحدود في تعاملها مع البيئة .

8- أصبحت منظمة السلام الأخضر من القوى الضاغطة والمؤثرة في السياسات والقرارات الدولية المتعلقة بالبيئة ، أذ انها تحظى بالاعتراف من الدول ، نظراً للدور الذي تقوم به ، فهي مسانده للدول في كثير من نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للإنسان .

التوصيات

1- يجب أن تحرر المنظمات غير الحكومية من كل القيود التي قد تحد من نشاطها ، كما يجب أن تستند كل تحركاتها وأعمالها على تفويض من المجتمع الدولي بما يضمن لها الاعتراف بها وبنشاطها كأساس قانوني لمشروعية العمل الذي تقوم به .

2- يتوجب على السلطات التشريعية على المستويين التشريع الدولي والوطني التكيف مع المعطيات الجديدة للمنظمات غير الحكومية ، وذلك بتسهيل شروط رفع الدعاوي المتعلقة بالبيئة والتوسع في السماح للأفراد والهيئات بتمكينهم من ممارسة هذا الحق لتوفير حماية أحسن للبيئة في جميع مؤسساتها .

3- يتطلب من المنظمات غير الحكومية التأثير على السياسات العامة المشاركة في شتى مراحل صنع القرار والسياسات ، ووضع مشاريع القوانين ومناقشتها ومراجعها مع الجهات الحكومية ، وبذل الجهود لجعلها تواكب المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحقيقا للعدالة والديمقراطية والتنمية .

4- ينبغي على الحكومات أن تشرك المنظمات غير الحكومية فعلياً في النقاش الوطني والاقليمي والدولي بشأن قضايا التنمية والبيئة ، وتقبل عضويتها ضمن وفد الدولة إلى المحافل الاقليمية والدولية متى كان ذلك ممكناً .

5- أن التدهور البيئي والتلوث الذي زادة خطرة وتوسعت آثاره ، يتطلب من المنظمات غير الحكومية مهمة حماية البيئة وتحسين الظروف البيئية ، بتوفير بيئة صحية وسليمة تحفظ كرامة الإنسان .

الهوامش

(1) محمود توفيق محمود ، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها ، رسائل جغرافية ، العدد (120) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، 1988، ص43 – 44 .

(2) عباس غالي الحديثي ، التطورات الحديثة في الجغرافية السياسية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، العدد (29) ، 1995 ، ص 117 .

(3) خالد حنفي علي ، ما بعد الدولة :متطلبات فهم الموجه الجديدة للفاعلين من غير الفاعلين ،ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد(192)، المجلد (48)، 2013، ص3.

(4) المصدر نفسه ،ص4.

(5) سعد محمود ابو ليلة ، عدم التماثل :الاطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد(192)، المجلد (48)، 2013 ،ص8.

(6) خالد مصطفى فهمي ،الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث ،الطبعة الاولى ،دار الفكر الجامعي للنشر ،الاسكندرية ،2011،ص277.

(7) المصدر نفسه ، ص277 – 278 .

(8) راتب السعود ، الإنسان والبيئة ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 259.

(9) عبد اللاوي عبد الكريم ، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، الموقع الإلكتروني : www. Al kanounia.om

(10) صلاح عبد الرحمن الحديثي ، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010 ، ص117.

(11) شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص 5.

(12) حموته فاطمة ، استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جيل للدراسات السياسية

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحثي ، الجزائر ، العدد(1)، 2015،ص 52.

(13) مراد بن سعيد ،صالح زياني ، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد التاسع ، جامعة باتنة - الجزائر ، جوان 2013،ص223.

(14) نعيم الظاهر ، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007، ص209 -210.

(15) هايل عبد المولى طشطوش ، الامن الوطني وعناصره في قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد : متوفر على الرابط http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04/

(16) رانيا حسين خفاجة ، الشبكات وتغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية ، ملحق مجلة السياسية الدولية ، العدد(202) ، 2015 ، ص7.

(17) علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع عشر ، ص 226.

(18) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد (163) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010 ، ص19 .

(19) حموته فاطمة ،مصدر سابق ،ص59-60.

(20) نادية محمد صقار ، مستوى الوعي البيئي لدى طلبة جامعة مؤته في ضوء بعض المتغيرات ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤته ، 2007 ،ص13.

(21) دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ، الموقع الإلكتروني: rdoc . Univ-sba. Dz /had /e/ .

(22) وافي حاجة ،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحثي ، العدد(1)، 2015،ص 69-70.

(23) عبد الله حسون محمد ، مهدي صالح داوي ، اسراء عبد الرحمن خضير ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، مجلة ديالى ، جامعة ديالى ، العدد(السابع الستون) ،2015، ص341.

(24) فاطمة مبارك ، التنمية المستدامة :اصلها ونشأتها ، مجلة بيئة المدن الالكترونية ، العدد الثالث عشر يناير ، 2016 ،ص1.

(25) حموته فاطمة ،مصدر سابق ،ص58-59.

(26) زيد المال صافية ، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، الجزائر ، 2013 ،ص256.

(27) المصدر نفسه ،ص260-261.

(28) المصدر نفسه ، ص261-263.

(29) شعشوع قويدر ، مصدر سابق ، ص 226 – 286 .

(30) وافي حاجة ،مصدر سابق ،ص 74-76.

(31) المصدر نفسه ، ص77-79.

(32) Antoine Gaza no . Les Relations, Internationals, Paris . Gualioediteur,2001, p, 166

(33) htt://www.epa.org.kw/indx.php/ar/ar-about-epa/achievements

(34) عباس غالي الحديثي وإبراهيم قاسم درويش البالاني ، الابعاد الجيوبوليتكية للتغير المناخي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (71) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 135 – 136 .

(35) http://ar.wikipedia.org/wiki.

(36) www.dw.com /ar/.

(37) سيد عاشور أحمد ، التلوث البيئي في الوطن العربي ، ط1 ، الشركة الدولية للطباعة ، مصر ، 2006 ، ص 786 .

(38) http://ar.wikipedi.org

(39) شعشوع قويدر ،مصدر سابق ، ص 254 - 255 .

(40) http://www.aawsat.com.

(41) المصدر نفسه .

(42) سيد عاشور أحمد ، مصدر سابق ، ص 785 – 786 .

(43) فهمي جدعان ، المحميات البيئية ، مجلة عجمان للدراسات والبحوث ، جائزة راشد ابن حيان للثقافة والعلوم ، العدد (1) ، الامارات العربية المتحدة ، 2005 ، ص 63 .

(44) المصدر نفسه ، ص36.

(45) الحسين شكراني ، نحو حوكمة بيئية عالمية ، مجلة رؤى استراتيجية ، مركز الأمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية ، العدد ((A، 6، اكتوبر ، 2014، ص41.

(46) المصدر نفسه ، ص43.

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686

Abstract:

The non-government actives wasn`t important in the past . But the Technology evolution and the progresses and the Commune Cations which we live with them Today Made the world as a small Village and change between the countries relations and the not government actives. Which Their effects appeared Through the in Torsions in the world environment governing by The expertise and the diffracting in the work and participating in the word environment congresses by the heed fullness in protect the environment System and pressing on the governments in order to take fateful intermitted with the connoted government with this purpose to effects on the government politics For environment upon Local and international level . But there were Special cases from attitudes as the per to choli Gut which her cases was some of the industrial Countries like the USA had negative case . She didn`t wish to accept upon it . Because it wasn`t Conforms with economist behooves . Despite her under takes by work for protect the environment when She assent upon the Capitulation which she step out by earth cusp Rudi Janeiro in 1992 . And this case is opposed with the environment organizations work . the factories of these countries work and pollute the factories of these countries work and pollute the environment system and these countries white the small Countries and the third world countries and they try to executes the environment policies and watched it . that by formulating the international laws and affirmatives by nongovernment organizations .

DOI:10.18018/URUK/019-12/669-686